2013

تقرير إنجازات الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة

(6 حزيران 2013 وحتى 18 أيلول 2013)

المحتويات

الموضوع			الصفحة
كلمة أمين عام مجلس الوزراء			
الملخص التنفيذي			
المواقف السياسية			
قرارات الحكومة			
الاتفاقيات ومذكرات التفاهم			
أبرز إنجازات الحكومة			
	قطاع الحكم		
	قطاع التنمية الإجتماعية		
	قطاع التنمية الإقتصادية		
	قطاع البنية التحتية		

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

واصلت الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة عملها وسط ظروف بالغة الصعوبة، فكان عليها مضاعفة الجهود لمواجهة التحديات وكسب الرهانات على كافة المستويات.

فعلى المستوى السياسي عملت ونجحت إلى حد كبير في تطوير المكاسب التي تحققت في الأمم المتحدة. وعلى المستوى الصحي والاجتماعي استمرت في تطوير برامج الرعاية الصحية والاجتماعية لتطال الشرائح الأكثر فقراً وعوزاً في مجتمعنا، في حين نجحت على المستوى المالي في ضبط العجز في الموازنة وتحسين الجباية وترشيد الانفاق.

على مستوى الأمن والأمان، نجحت الحكومة في الحفاظ على الأمن وتكريس سيادة القانون، وفي هذا الاطار استمرت في فتح حوار واسع مع مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني وفصائل العمل الوطني؛ بهدف خلق رديف ثقافي لعمل الأجهزة الرسمية.

إن الحكومة الخامسة عشرة إذ تقدم تقرير إنجازاتها هذا عن فترة عملها، لا يسعها إلا أن تؤكد لأبناء شعبنا بقواه المختلفة التزامها بترسيخ الآليات العملية الممنهجة التي تؤطر عمل الحكومات المتعاقبة، مما يتيح للحكومة اللاحقة البناء على إنجازات الحكومة السابقة، بما في ذلك الاستمرار في بناء قدرات مؤسساتنا والرقي بمستواها رغم اعتراف المجتمع الدولي بالتطور الحاصل في مؤسساتنا، وهو ما يساهم في بناء دولة المؤسسات والقانون على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

د. فواز عقل

أمين عام مجلس الوزراء

الملخص التنفيذي

على الرغم من الرحلة الصعبة والشائكة التي تعيشها فلسطين، ومواجهتها العديد من الصعوبات، إلا أن ذلك اقترن بتحمل الحكومة لمسؤولياتها تجاه أبناء شعبنا، والإصرار على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتمسك بالانفتاح على العالم في مختلف الصعد، لتحقيق مزيد من النجاحات وحماية مشروعنا الوطني تأكيداً على أحقية هذا الشعب في تقرير مصيره والحصول على حقوقه المشروعة التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية.

إن ما تحقق على الأرض من فرض الأمن والنظام العام وبسط سيادة القانون وبناء المؤسسات القوية، سيكتمل فقط عندما تعود اللحمة لمؤسسات الدولة في شقي الوطن وإنهاء الانقسام وتداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية.

خلال فترة عملها، وفي قطاع الحكم اتخذت الحكومة (44) قراراً خدمةً لهذا القطاع، وعلى صعيد **حفظ النظام العام وسيادة القانون**، فقد تمت مكافحة مختلف الجرائم والتعامل معها، أما على صعيد **تطوير قطاع العدالة وسيادة القانون**، فتم إطلاق برنامج الدبلوم الثاني للمهارات الإدارية للفئة التنفيذية، والدبلوم المهني المتخصص في المهارات القانونية، إضافة إلى إجراء (403) كشوفات طبية لدى الطب العدلي.

في مجال المعلومات والاحصاء، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية من قبل مجلس الوزراء، وتنفيذ (13) مسحاً ميدانياً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وكذلك تأهيل بيانات تعداد المنشآت 2012 للاستخدام العام.

أما في الجانب المتعلق **بالمساءلة والشفافية**، فتم إنجاز (6) تقارير تدقيق مالي وإداري لعدد من المؤسسات والبلديات، و(35) تقريراً رقابياً لعدد من الوزارات والمؤسسات والجمعيات، **وفيما يتعلق بدعم هيئات الحكم المحلي**، تم إنجاز المرحلة الثانية من إعداد (43) خطة تنموية استراتيجية للبلديات، ومتابعة تنفيذ (60) مشروعاً ضمن المشروع الإيطالي. كما بلغت إيرادات وزارة الحكم المحلي من رسوم الأبنية والتراخيص (172.713.28) دينار.

في قطاع التنمية الإجتماعية، صادقت الحكومة على (10) قرارت في هذا المجال، فعلى صعيد **الحماية الاجتماعية** تم توزيع سلات غذائية لـ (45.000) مستفيد، إلى جانب التحويلات النقدية للأسر تحت خط الفقر الشديد واستفاد منها (104.030) أسرة، وتوفير بطاقة تأمين صحي مجاني لـ (69.000) أسرة فقيرة، و(24) قرضاً لذوي الاحتياجات الخاصة.

فيما يتعلق **بالثقافة والتراث**، تم التعاون في مجال المكتبات والوثائق والمخطوطات والتراث الثقافي مع الأردن، وطباعة (5) كتب ضمن اتفاقية التراث الشفهي. أما **على صعيد الإعلام**، فواصلت الحكومة تنظيم الواقع الإعلامي وتنفيذ عدد من الفعاليات فيما يتعلق بالمناصرة الإعلامية للقضايا الوطنية، إضافة إلى إنجاز تقرير مراجعة للاستراتيجية القطاعية للاعلام 2011–2013. وفيما يتعلق **بتمكين المرأة** تم إطلاق مشروع برنامج قفزة للأمام لتمكين النساء اقتصادياً، وإدماج النوع الاجتماعي في الخطط والقوانين.

وفي **سياق دعم الأسرى والمحررين**، حصل (120) أسيراً محرراً على خدمة التدريب المهني، كما تمت متابعة ملفات (401) أسيراً، و(71) ملفاً للأسرى أمام لجان الثلث، وحصل الأسرى وأسرهم على مخصص الراتب الشهري، وكذلك مخصص الكنتين لأربعة شهور.

على صعيد **التنمية الاقتصادية**، صادقت الحكومة على (4) قرارات، وكان من أبرز الانجازات فيما يخص دعم الصناعات وتعزيز بيئة الأعمال تم إعداد الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2014–2016، وتفعيل الدور الرقابي على الأسواق وتطبيق قانون حماية المستهلك. وفي مجال **محاربة البطالة وتعزيز سوق العمل**، تم إقامة مركز للتدريب المهني في سلفيت، وإنشاء مراكز للتميز وتطويرها بأعلى مواصفات الجودة، إلى جانب دعم الصناعات والخدمات وتعزيز بيئة العمل.

ولتعزيز الأمن الغذائي، وفي إطار دعمها للقطاع الزراعي، تم استصلاح وتأهيل (158) دونماً من الأراضي، وشق وتأهيل (49) كم من الطرق الزراعية، وزراعة (14931) شتلة مثمرة، إضافة إلى التحصينات البيطرية ضد الأمراض المعدية.

على **صعيد البنية التحتية**، صادقت الحكومة على (8) قرارات دعماً لهذا القطاع، ففي مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية، تم القيام بحملات توعية يومية في المدارس وإنشاء ركن البيئة في المكتبات، وإعداد المنبر الوطني للمؤسسات العاملة في مجال حماية الطبيعة والتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية، أما في مجال **توفير السكن المناسب والآمن**، تم العمل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إضافة إلى القيام بأعمال الصيانة لمجموعة من الطرق. وفي مجال **النقل والمواصلات**، تم إنجاز 30% من المخطط المكاني لخلق قطاع نقل ومواصلات كفؤ وفعال، وكذلك الانتهاء من عمل نظام النقل على الطرق.

المواقف السياسية للحكومة

استنكرت الحكومة تصاعد انتهاكات قوات الاحتلال ومستوطنيه، والمصادقة على بناء (537) وحدة استيطانية وشرعنه (137) وحدة أخرى في الضفة، والشروع في بناء كنيس يهودي على أراضي بيت لحم. كما أبدت الحكومة دعمها الكامل لجهود سيادة الرئيس والقيادة الفلسطينية لنيل الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، مؤكدةً استمرار اضطلاع الحكومة بمسؤولياتها في تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز صمودهم والنهوض بالوضع الاقتصادي.

طالبت الحكومة المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام، والذين يعانون من أمراض خطيرة، وكذلك وقف الاجراءات التعسفية والاقتحامات والاعتداء عليهم وبشكل خاص في شهر رمضان الفضيل، داعيةً إلى الالتزام بالقانون الدولي وخاصةً اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها، والإفراج عن الأسرى القدامى والأسرى الأطفال والنساء والأسرى المرضى وبشكل خاص الأسرى الأردنيين.

طالبت الحكومة الدول العربية الشقيقة بتفعيل صندوق القدس والاضطلاع بمسؤولياتها في دعم صمود المقدسيين، وحماية المسجد الأقصى في ظل الحملة الإسرائيلية لتهويد الأقصى واقتحام المستوطنين معززين بقوات الاحتلال للمسجد الأقصى بشكل متكرر، والمخططات الإسرائيلية لإقامة فنادق ومنشآت سياحية وتجارية وعقارية على أجزاء من أرض مقبرة مأمن الله الإسلامية في القدس.

أشادت الحكومة بتقرير لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة الذي فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين، من خلال تعذيبهم واستخدامهم دروعاً بشرية، وطالبت المجتمع الدولي بالتعامل الجدي مع التقرير، والوقوف عند مسؤولياته في حماية الأسرى الفلسطينيين وخصوصاً الأطفال.

نددت الحكومة بقرار المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية باعتبار أملاك الفلسطينيين المقدسيين المقيمين في الضفة الغربية أملاك غائبين، وطالبت بتدخل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة لإلزام إسرائيل بوقف تنفيذ هذا القرار، وإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف أوامر هدم بيوت المقدسيين والتي تهدف إلى تهويد القدس وإفراغها من سكانها المقدسيين.

طالبت الحكومة المجتمع الدولي بممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإلزامها بوقف الاستيطان والانتهاكات بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، لتهيئة الأجواء المناسبة أمام بدء المفاوضات وفق القرارات الشرعية الدولية.

قرارات الحكومة الخامسة عشرة

بلغ عدد القرارات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة خلال فترة عملها من (6 حزيران 2013 ولغاية 18 أيلول 2013) موزعة حسب القطاعات (100) قرار: (44) قراراً في مجال الحكم، و(10) في مجال التنمية الاجتماعية، و(4) في مجال التنمية الاقتصادية، و(8) في مجال البنية التحتية، و(5) تنظيمية حكومية وعامة، و(29) قراراً إدارياً. والرسم البياني التالي يوضح تلك القرارات:

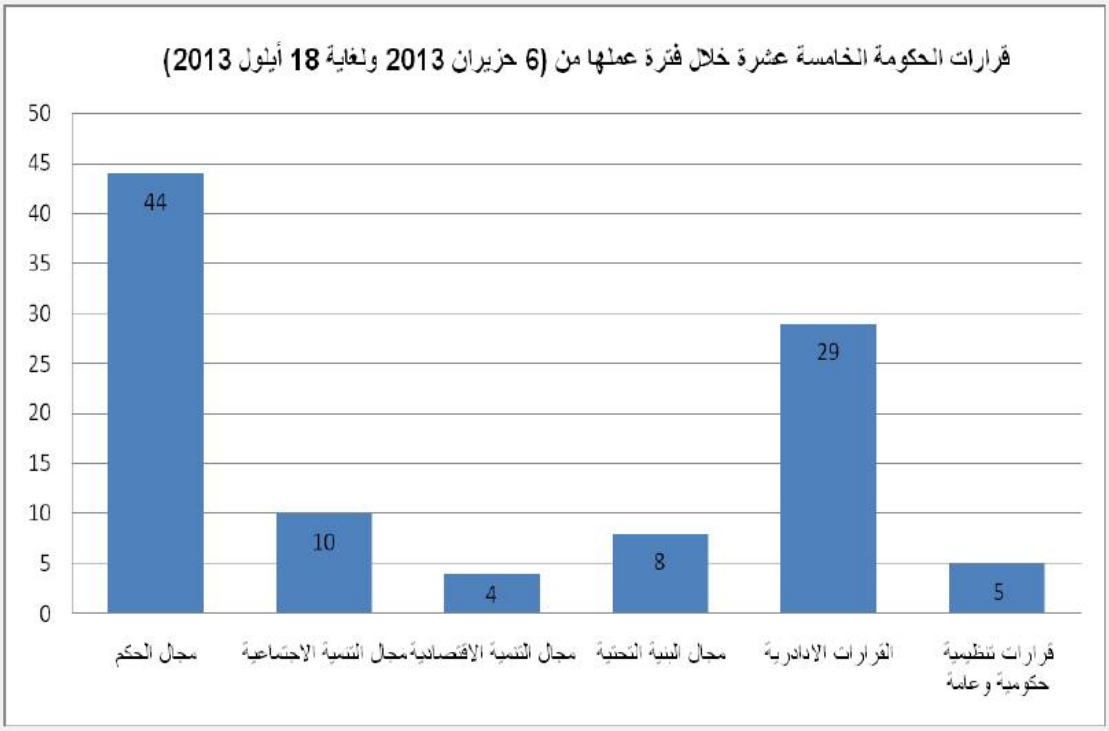

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها الحكومة الخامسة عشرة خلال فترة عملها:

أولاً: الاتفاقيات

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع الحكومة الفرنسية لدعم الهيئات المحلية وتوفير تمويل لمشاريعها ودعم التعاون اللامركزي بين الهيئات المحلية الفرنسية والفلسطينية، وبموجب هذه الاتفاقية يتم تقديم منح سنوية للهيئات المحلية بمبلغ (200.000) يورو لعام 2013 من الحكومة الفرنسية، إضافة الى ما ستقدمة الهيئات الفرنسية المهتمة.

ضمن المرحلة الثانية من برنامج تطوير البلديات، تم: توقيع اتفاقية مع الحكومة الايرلندية بقيمة (225.000) دولار، واتفاقية دعم التعاون السويسري بقيمة (2.5 مليون) يورو، وأخرى مع البنك الألماني للتنمية بقيمة (13 مليون) يورو ضمن اتفاقية دعم برنامج تطوير البلديات الخاص بصندوق إقراض وتطوير البلديات.

توقيع اتفاقية لدعم برنامج تطوير البلديات الخاص بصندوق إقراض وتطوير البلديات مع ألمانيا بقيمة (13 مليون) يورو، وكذلك اتفاقية مع فرنسا لمشروع الدراسات وبناء القدرات بقيمة (مليون) يورو.

توقيع اتفاقية لتحسين إمداد المياه وإنتاجها بقيمة (1.275.000) يورو، وكذلك اتفاقية لتوريد (200.000) عداد مسبق الدفع بقيمة(6.900) يورو، واتفاقية لدعم مشروع النفايات الصلبة في غزة بقيمة (14.750.000) يورو مع الحكومة الفرنسية.

توقيع (3) اتفاقيات لدعم المشاريع المشتركة التي تساهم في تعزيز القدرات لقطاع التربية والتعليم والتدريب المهني مع بلجيكا بقيمة (27 مليون) دولار.

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع وزارة الحكم التعاوني في جنوب إفريقيا فيما يخص الحكم المحلي.

توقيع اتفاقية لعلاج مدمني المخدرات بقيمة (60.000) شيكل لـ (20) شخصاً حتى نهاية عام 2013.

توقيع اتفاقية أمن المعلومات مع بلغاريا للتعاون الأمني وتبادل الخبرات.

توقيع اتفاقيتين مع تركيا، الأولى في المجال الزراعي، والثانية في مجال الغابات والمياه.

توقيع اتفاقية لتمويل برنامج دعم الصمود والتنمية في مناطق "ج" والقدس الشرقية (CRDP) مع النمسا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بقيمة (1.9 مليون) يورو.

توقيع اتفاقية المشروع البلجيكي مع "BTC" التي تهدف إلى مأسسة التلمذة المهنية في مؤسسات قطاع التعليم والتدريب المهني ورفع كفاءة العاملين في هذا القطاع.

ثانياً: مذكرات التفاهم

توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المرأة والنيابة العامة، لتعزيز الشراكة والتعاون ما بين الوزارة والنيابة العامة فيما يتعلق بقضايا المرأة، وحماية المرأة من كافة أشكال العنف.

توقيع مذكرتي تفاهم مع كل من جمعية "هالو ترست" من أجل فلسطين خالية من الألغام، وسلطة النقد لتنظيم أعمال الجمعيات والمنظمات الأهلية.

توقيع العديد من مذكرات التفاهم في مجال التعليم، منها: مشروع الحد من العنف في مدارس غور الأردن، القراءة في اللغتين العربية والإنجليزية.

توقيع مذكرة تفاهم مع جمهورية تنزانيا لتعزيز العلاقات الثقافيه بين البلدين وتبادل تنفيذ برامج وفعاليات ثقافية.

توقيع مذكرات تفاهم في مجال العمل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة والضمان الاجتماعي.

توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية الأمل الخيرية لتوزيع مساعدات على الفئات المهمشة والفقيرة.

إعداد مذكرة تفاهم وتعزيز التعاون وتبادل الزيارات بين تركيا ودولة فلسطين.

توقيع مذكرة تفاهم لمناصرة قطاع الاعاقة في فلسطين.

توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة النجاح بهدف التعاون وتبادل الخبرات في مجالات النقل والمواصلات وتعزيز السلامة والأمان.

إنجازات الحكومة

سعت الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة إلى مواصلة بناء مؤسسات الدولة، فعلى مدار السنوات الماضية أكدت التقارير الدولية على جاهزية وقوة مؤسساتنا التي تشكل الركيزة الأساسية لقيام هذه الدولة، من خلال ما أظهرته في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبنية التحتية والحكم المحلي.

وفيما يلي نستعرض أبرز إنجازات الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة خلال فترة عملها:

قطاع الحكم

رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة خلال هذه الفترة، إلا أنها واصلت بذل الجهود في مجال البناء والمأسسة وترسيخ الدولة في مجال الحكم والإدارة إلى جانب المجالات الأخرى، وصولاً إلى دولة المؤسسات والقانون.

في قطاع الحكم اتخذت الحكومة (44) قراراً، كان أبرزها: تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة، وعدد من القرارات الخاصة بمنح أذونات الشراء للأراضي، وكذلك المصادقة على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية.

أبرز الانجازات في مجال توفير الأمن والأمان للمواطنين:

- التعامل مع (2553) حالة إطفاء، و(746) حالة إنقاذ، وإنجاز (37.070) مخالفة سير.
- بلغ عدد الجوازات المنجزة: العادي، الخاص، الدبلوماسي، القصر، والخاصة سفرة واحدة (14918) معاملة، و(479) للسفارات.
- إنجاز (151.297) معاملة أحوال مدنية بإيراد مالي مقداره (604296.25) شيكل.
- تسجيل (3) جمعيات أجنبية، و(19) جمعية محلية.
- ترخيص مؤسسة إعلامية واحدة، و(11) محطة إذاعية وتلفزيونية وفضائية، و(4) مجلات، و(3) شركات إعلامية، ووكالة أخبار واحدة.
- إصدار (764) شهادة حسن سيرة لسفارات أجنبية، وإصدار (72) شهادة خلو سوابق، والموافقة على ترخيص (3) محلات ذهب، وإجراء (424) تدقيق اعتماد لجمعيات محلية وأجنبية.
- **الرسم البياني التالي يوضح عدد الجرائم التي تمت معالجتها خلال هذه الفترة:**

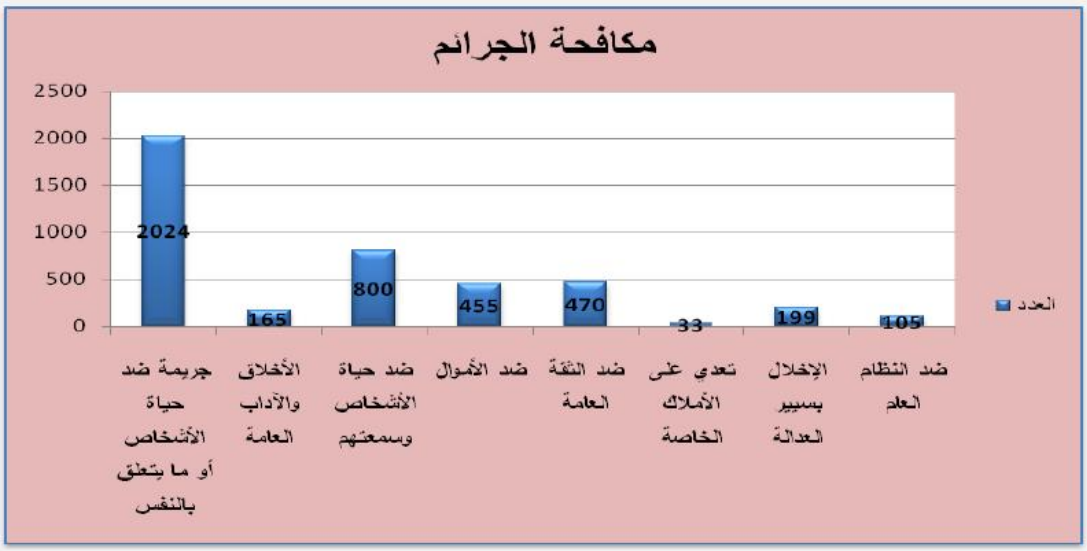

أبرز الإنجازات في مجال العدل وسيادة القانون:

- إطلاق برنامج الدبلوم الثاني للمهارات الإدارية للفئة التنفيذية، والدبلوم المهني المتخصص في المهارات القانونية، بالتعاون مع مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لرفع مستوى الأداء الإداري والقانوني ومستوى أداء الأفراد وبناء القدرات وزيادة الكفاءة.
- ابتعاث (8) أطباء فلسطينيين للدراسة والتدريب في الجامعة الأردنية لدراسة التخصص العالي في الطب الشرعي في إطار دعم وتمكين وتطوير قطاع العدالة، ورفع مستوى الأداء وبناء القدرات لكادر الطب الشرعي.
- تشكيل لجنة فرعية مختصة ببحث موضوع ولاية القضاء الفلسطيني على فلسطينيي القدس وكافة ما يتعلق بالقضايا الجزائية والمدنية المرتكبة في ولاية السلطة، وتفعيل عمل اللجنة الفرعية للبينات والأدلة الجنائية.
- تنظيم ورشة عمل استكماليه للجنة التشريعات العادلة لقضايا النوع الاجتماعي بخصوص مشروع قانون حماية الأسرة.
- **الجدول التالي يوضح عدد الكشوفات الطبية لدى الطب العدلي (من شهر حزيران ولغاية شهر تموز 2013):**

الكشف الطبي	الفترة الزمنية			المجموع
	حزيران 2013	تموز 2013	آب 2013	
الكشوفات القضائية	157	106	73	336
الاعتداءات الجنسية	8	6	6	20
حالات التشريح	15	17	15	47

وفي مجال المعلومات والإحصاء فقد تم ما يلي:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية من قبل مجلس الوزراء.
- الإعداد والتحضير للمؤتمر الدولي حول الإحصاءات الرسمية 2013.
- تنفيذ (13) مسحاً ميدانياً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، إضافةً لجمع بيانات السجلات الإدارية، وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (9) تقارير إحصائية، و(29) بياناً صحفياً، وملفي بيانات مؤهلين للاستخدام العام.
- إصدار ونشر كتاب القدس الاحصائي السنوي 2013، وكذلك إعداد النسخة الأولى من الأطلس الالكتروني التفاعلي.
- تحديث معجم المصطلحات لعام 2013، حيث تم تحديث التصنيف المعياري لكافة الأنشطة الاقتصادية وتحديث التصنيف المعياري للمهن.
- تحديث دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز وإصداره للمرة الأولى باللغة الانجليزية.
- العمل على نظام المراقبة الإحصائي، حيث تم تطوير (138) مؤشراً، وتم جمع بيانات المؤشرات لأحدث سنتين 2011 و2012.
- تنفيذ (8) ورش عمل ضمن برنامج حوار المنتجين والمستفيدين في مختلف المجالات الإحصائية السكانية والاقتصادية والجغرافية.
- تم تجهيز (16) مجموعة بيانات وصفية (Metadata)، وتحميلها على قاعة البيانات ونشرها؛ بهدف تعزيز النظام الإحصائي الوطني والحد من الأخطاء الإحصائية.
- تأهيل بيانات تعداد المنشآت 2012 للاستخدام العام.

وفي مجال المساءلة والشفافية، تم:

- إنجاز (6) تقارير تدقيق مالي وإداري لعدد من المؤسسات والبلديات.
- إنجاز (35) تقريراً رقابياً لعدد من الوزارات المؤسسات الحكومية والجمعيات، كما تمت متابعة عدد من الشكاوى الواردة إلى ديوان الرقابة، إضافة إلى الرقابة على العطاءات.
- القيام بزيارات عمل رسمية إلى كل من السويد، السعودية، تونس، عمان.
- الاطلاع على تجربة ديوان المحاكمات الهولندي في مجال الرقابة والتدقيق.
- المشاركة في الاجتماع الـ 66 للجنة الدائمة لشؤون الرقابة المالية الصادرة عن الاربوساي في تونس، وكذلك حضور اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الكويت.

خلال هذه الفترة وفي إطار معالجة القضايا الهامة المتعلقة بالقدس تم إنجاز عدد من النشاطات والفعاليات ملخصة في الجدول التالي:

البيان	عدد الملفات	القيمة/ بالشيكل	ملاحظات
الملفات المدخلة على النظام	247		
الملفات التي تم صرفها	96	1.800.000	مليون وثمانمائة ألف شيكل

تصنيف الملفات التي تم صرفها كما يلي:			
1. هدم (داخل جدار العزل)	38	1.020.000	هدم من قبل بلدية الاحتلال
2. ملفات هدم (خارج جدار العزل)	8	70.000	قضية إخلاء البدو
3. قانونية (ودائع محاكم)	3	72.000	أجرة خبير – قضية زلوم
4. أتعاب قانونية	4	180.000	سلفة على حساب مخصصات المحامين
5. حي القرمي	8	168.000	تصدعات أبنية
6. مساعدات إنسانية	26	78.000	قضايا ملحة
7. دعم صمود	1	100.000	قضية الزواهرة
8. مؤسسات	8	120.000	مؤسسات في ضائقة
إجمالي عدد الملفات	**96**	**إجمالي الصرف 1.800.000 مليون شيكل**	
نشاط دائرة شؤون القدس			
• ملفات قيد العلاج	53		حولت للجنة المختصة
• ملفات قيد الحفظ	70		
• ملفات محولة للمحامين (هدم ومخالفات)	128		الدائرة القانونية
• استيطان	3		محاولات تزوير واعتداء على أراضي
• رخص بناء	8		حولت للمشاريع
• هدم وإخلاء	43		ملفات تم دراستها واتخاذ قرارات فيها
• ملفات هندسية	13		اتخذ فيها قرارات
• دعم صمود	3		اتخذ فيها قرارت
المجموع	**321**		

في إطار مقاومة الجدار والاستيطان، ودعماً لصمود المواطنين تم خلال هذه الفترة:

- عقد اتفاقية تفاهم مع المؤسسات المحلية والاسرائيلية التي تعمل في نفس المجال مثل: مركز القدس، وسانت إيف.
- إلغاء أمر الإخلاء في قرية نحالين والسماح للمواطن بالاستمرار بفلاحة أرضه.
- تنفيذ أمر إخلاء للمستوطنين من أراضي سنجل والسماح لصاحب الأرض العمل فيها.

- استصدار قرار يسمح للمواطنين في برقة بالعودة والعمل في أراضيهم في المنطقة التي تسمى "حومش"، بعد أن صدر قرار سابق بإلغاء القرار العسكري الذي كان يسيطر على المنطقة.
- استصدار قرار بمنع هدم خيام خربة مكحول التي هي قيد الإنشاء في منطقة الأغوار الشمالية.
- استصدار قرار احترازي بمنع ترحيل وهدم (130) خيمة وبركساً في حمصة والحديدية والرأس الأحمر في الأغوار.
- استصدار قرار احترازي بمنع إخلاء (30) دونماً للمواطن يوسف مساعيد من الجفتلك.
- استصدار قرار احترازي بمنع هدم وإخلاء (5) أبنية تقع على (5) دونمات في بردلة بالأغوار الشمالية.
- توفير الدعم اللوجستي لمؤتمر فلسطين الثالث للمقاومة الشعبية المنعقد في قبلان بقيمة (5000) شيكل.
- إسقاط ما يزيد عن (1500) إخطار إسرائيلي يعود بعضها للعام 1967 على خرائط وتم تصنيفها لإخطارات بناء الجدار، أو توسعة مواقع إستعمارية، أو إنشاء طرق إستيطانية.

في مجال الحكم المحلي:

- التوقيع على المرحلة الثانية من مذكرة التفاهم لبرنامج تطوير البلديات 2013-2015.
- إنجاز المخططات الهيكلية لكل من بيتا، عورتا، أودلا، زعترة، هندازة، وبريضعة، ياسوف، سنيريا، الثغرة، تياسير، الرماضين، وعرضها على اللجنة الفرعية لمجلس التنظيم الأعلى من أجل السير بالاجراءات القانونية للمصادقة ووضعها موضع التنفيذ.
- إنجاز العمل في المرحلة الأولى من إعداد المخططات الهيكلية لكل من اليامون، بيرزيت، بيت جالا، الرام، عقربا. والممولة من "CHF".
- الانتهاء من إدخال البرامج المحدثة "GIS" ضمن أعمال التخطيط والتنظيم العمراني، والعمل على ربط مديريات الحكم المحلي مع الوزارة، والحوسبة الالكترونية لـ (280) توسعة تنظيمية للهيئات المحلية، وحوسبة (138) مخططاً هيكلياً للمدن والبلدات الفلسطينية.
- الانتهاء من عملية تحديث دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للبلديات بناءً على تقييم الخطط التنموية الاستراتيجية المنجزة العام الماضي وعددها (64) خطة.
- إنجاز المرحلة الثانية من إعداد (43) خطة تنموية استراتيجية تخص البلديات المتبقية بالتعاون مع صندوق البلديات، وإنجاز المرحلة الأولى من إعداد خطة تنموية محلية مشتركة لتجمعات في شمال غرب القدس كمشروع ريادي بتمويل من التعاون الياباني "JICA".
- بلغت إيرادات وزارة الحكم المحلي من رسوم الأبنية والتراخيص (172.713.28) دينار.
- إنجاز (52) تعديلاً لموازنات الهيئات المحلية.
- متابعة تنفيذ (60) مشروعاً ضمن المشروع الايطالي، تشمل: مشاريع التراث الحضاري، مشاريع النفايات الصلبة، مشاريع المياه والصرف الصحي، مشاريع بناء القدرات المؤسساتية.
- **تنفيذ واستلام وفتح عطاءات لمشاريع مختلفة حيث تم:**

طرح عطاءات	$ 1.971.000
فتح عطاءات	$ 3.500.000
تقييم عطاءات	$ 1.200.000
استلام مشاريع	$ 2.000.000
تدقيق (75) مطالبة مالية	$ 5.224.114 و1.882.095 يورو

وفي مجال تحديث الإدارة العامة وتبسيط إجراءاتها:

- عقد عدة مشاورات مع اليابان وكذلك إيطاليا لبحث الدعم الحالي والمستقبلي لفلسطين.
- تم إعداد إطار زمني مشترك بين وزارتي التخطيط والمالية لعمليتي إعداد خطة التنمية الوطنية 2014-2016 وإعداد الموازنة العامة لعام 2014.
- إعداد مسودة أجندة السياسات الوطنية ليتم التشاور عليها مع الشركاء التنمويين (مؤسسات القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، الجهات المانحة والمؤسسات الدولية).
- إصدار الجزء الثاني من دليل تحديث إعداد الاستراتيجيات القطاعية.
- إعداد المخطط المكاني بمشاركة الوزارات ذات العلاقة، وكذلك توثيق الأسماء الجغرافية الفلسطينية وتدقيقها باللغة العربية وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بها.
- إصدار تقرير المتابعة السنوي 2012 لخطة التنمية الوطنية 2011 -2013.
- مراجعة واعتماد وتوقيع الاتفاقيات التنموية للبدء في تنفيذ البرامج والمشاريع.
- المشاركة في أعمال لجنة الارتباط الدولية (AHLC) في نيويورك.

الرسم البياني التالي يوضح عدد القرارات التي اتخذتها الحكومة في قطاع الحكم:

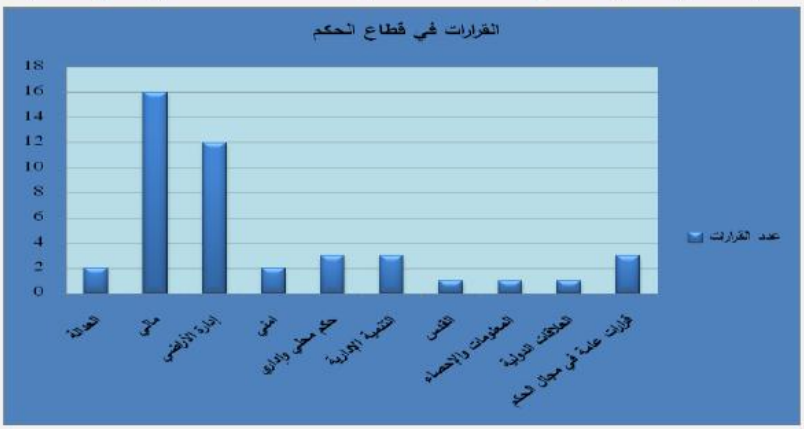

أبرز الصعوبات التي واجهت قطاع الحكم:

- ضعف الولاية القانونية على كامل الأراضي الفلسطينية.
- السيادة الجزئية، لا تزال العقبة الرئيسية المتمثلة في السيادة الجزئية على جغرافيا الوطن هي العائق الرئيس الذي يواجه مختلف القطاعات الحكومية، بالاضافة إلى قلة الموارد المالية.
- تعدد وتنوع مجالات التدقيق في القطاع العام، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بأعمال التدقيق.
- المخاطرة التي يتعرض لها موظفو الديوان خلال اكتشاف حالات الفساد وسوء إدارة المال العام، والشهادة في المحاكم.

أبرز التوصيات:

- زيادة التحويلات المالية من وزارة المالية، وتغذية حساب الوزارة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة عليها تجاه الأسرى والمحررين.
- زيادة حصة المتأخرات القديمة ومستحقات الأسرى المحررين القدامى من موازنة الصرف، لإنهاء الملف وإغلاقه.
- تعزيز قدرة الوحدات الإحصائية في الوزارات بالموارد البشرية والتقنيات الحديثة، للمساهمة في استكمال بناء النظام الإحصائي الوطني.
- التزام المؤسسات الحكومية بالعمل ضمن إطار سياساتي واحد وبشكل متكامل لضمان تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدات.
- تفعيل دور وزارة التخطيط لتأخذ دورها القيادي في إدارة العملية التنموية عبر صياغة الخطط والبرامج والتي تنسجم مع رؤيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على صعيد التنمية الإجتماعية

يلعب قطاع التنمية الاجتماعية دوراً مهماً في ترابط النسيج الاجتماعي، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتقليص نسبة الفقر، إضافةً إلى توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع، وتحسين نوعية التعليم، فقد صادقت الحكومة خلال فترة عملها على (10) قرارات في هذا المجال، منها: تشكيل لجنة وزارية لدراسة قضايا الأسرى والأسرى المحررين، والمصادقة على نظام الأسر الحاضنة، وتمديد عمل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي.

فيما يلي الأنشطة الخاصة بتوفير الحماية الإجتماعية:

طبيعة النشاط	التكلفة المالية الاجمالية	عدد المستفيدين
توزيع سلات غذائية	8.5 ملايين لكل دفعة وبإجمالي 17 مليون دولار	45.000 مستفيد
التحويلات النقدية للأسر تحت خط الفقر الشديد	11.487.162 شيكل	104.030 أسرة
مساعدات غذائية للأسر الفقيرة	17 مليون	115.000 مستفيد
توفير بطاقة تأمين صحي مجاني للأسر الفقيرة	33.120.00 شيكل	69.000 أسرة
قروض لذوي الاحتياجات الخاصة	125.000 دولار	24 مستفيداً
مساعدات طارئة للأسر التي تتعرض لظروف اقتصادية سيئة	697.576 شيكل	
إعفاءات مدرسية لأبناء الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية	16.00.0 شيكل سنوياً	

إضافة إلى عدد من النشاطات، أبرزها:

- عقد جلسات دعم نفسي لـ (48) نزيلاً لتوعيتهم حول موضوع انتشار المخدرات.
- ترخيص (9) حضانات، وتوجيه إنذارات لـ (3) حضانات، وإغلاق حضانتين لمخالفتهم الشروط والمعايير.
- إيواء (20) امرأة وثلاث أطفال في المراكز التابعة للوزارة.
- توفير احتياجات وحدة العلاج الطبيعي في بيت الأجداد بقيمة (52.000) شيكل.
- تقديم (2000) وجبة إفطار مقسمة إلى (4) مناطق، بواقع (500) وجبة لكل من قلقيلية، طوباس، بيت لحم، والقدس بقيمة (200.000) درهم، وتوزيع (4000) سلة غذائية للأسر الفقيرة والمهمشه بقيمة (50) دولار لكل سلة بقيمة إجمالية بلغت (200.000) دولار، وتوزيع (3000) فرشة و(6000) من الحرامات للأسر الفقيرة والمهمشة بقيمة (143.000) دولار مقدمة جميعها من الهلال الأحمر الإماراتي.

أما أبرز الإنجازات في العملية التعليمية التربوية فكانت كالتالي:

- إنشاء (3) مدارس في مناطق مختلفة من الضفة وتوسعة (3) مدارس قائمة، اشتملت على (68) غرفة صفية جديدة، بالإضافة إلى غرف إدارية وتخصصية بتكلفة بلغت (3.600.000) دولار.
- إنشاء مبنى إداري لمديرية التربية والتعليم في قباطية وإنشاء جامعة القدس المفتوحة في نابلس بتكلفة (5.100.000) دولار.

- تم تنفيذ مشروع التعليم العلاجي، ومشروع دعم المؤسسات التعليمية في مجال الفئات الخاصة في القدس، وعقد لقاءات مكثفة مع الاعلام؛ بهدف فضح ممارسات الاحتلال بحق التعليم في القدس.
- تم عقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات، وتوزيع الحليب والبسكويت المدعم بالحديد والفيتامينات، وإقامة العديد من الأنشطة الصحية والتغذوية.
- تم طباعة الكتب المدرسية وأدلة المعلمين لجميع الصفوف الدراسية وتأمينها لكل طالب بتكلفة بلغت (32.630.712) شيكل ، وطباعة الكتب المدرسية للطلبة المكفوفين بتكلفة (252.466) شيكل.

وفي مجال التعليم العالي:

- تقديم (164) منحة داخلية كمنح الرئيس ومنح مجلس الوزراء للمتفوقين.
- تنفيذ (883) منحة خارجية ومقعد ولجميع المستويات الدراسية من البكالوريوس حتى درجة الدكتوراه.
- معادلة (388) شهادة من مستوى الثانوية العامة حتى الدكتوراة، ومصادقة (25.524) شهادة من مستويات دراسية مختلفة.
- استكمال توقيع كمبيالات قروض الرسوم الدراسية الممنوحة للطلبة في جميع مؤسسات التعليم العالي عن الفصل الدراسي الثاني 2013/2012، حيث بلغ عدد المستفيدين (22.161) طالب وطالبة بمبلغ (5.857.282) دولار . **وبلغت تحصيلات الصندوق خلال الفترة كالتالي:**

نوع التحصيل	المبلغ $	عدد الطلبة
تحصيلات في المؤسسات التعليمية	937.215	22161
تحصيلات في البنوك	342.279	3397
المجموع	**1.279.494**	**25.558**

وفي مجال الثقافة والتراث:

- توقيع اتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك مع فرنسا بهدف التعاون على الإنتاج السينمائي وتعزيز الصناعات السينمائية.
- التعاون في مجال المكتبات والوثائق والمخطوطات وفي مجال التراث الثقافي مع الأردن.
- طباعة (5) كتب ضمن اتفاقية التراث الشفهي.

أبرز الإنجازات في مجال الإعلام:

- المشاركة في تأسيس هيئة التنسيق الحكومي للقدس.

- القيام بـ (3) زيارات عمل خارجية: الأردن لعقد سلسلة اجتماعات مع وزير الاعلام الاردني ورئيس هيئة المرئي والمسموع ورئيس اللجنة العليا للتنسيق بين الفضائيات العربية، وتونس لتفعيل التعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية، والأردن للمشاركة في ورشة عمل متخصصة.
- **فيما يلي رسم بياني يوضح أبرز النشاطات فيما يتعلق بتنظيم الواقع الإعلامي والاشراف على وسائل الاعلام:**

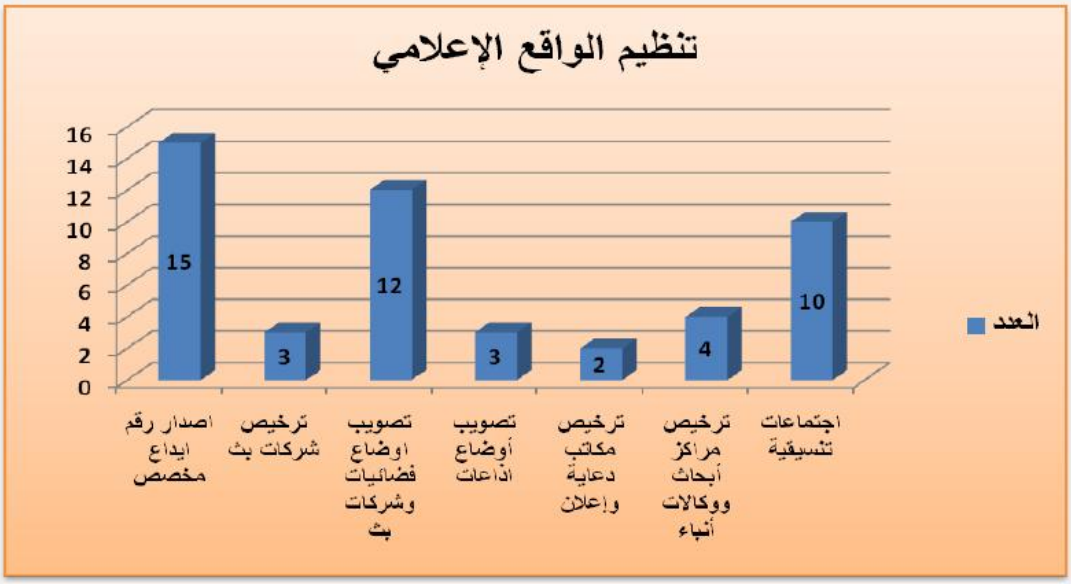

- فيما يتعلق بالتشريعات ساهمت وزارة الاعلام في إنجاز (3) مشاريع أنظمة لحماية الطبيعة والمستحضرات البيطرية، وتمويل النساء المعنفات، ومشروع لقرار بقانون يخص المفوضية العامة للايرادات، ولائحة تنفيذية لمؤسسة تنمية أموال اليتامى.
- إنجاز تقرير مراجعة للاستراتيجية القطاعية للاعلام 2011-2013.
- المشاركة في (8) لجان وطنية عليا تخص قضايا الاعاقة، النوع الاجتماعي، الصحة، محاربة الايدز ، المخدرات، التدخين.
- **الرسم البياني التالي يوضح عدداً من الفعاليات في مجال المناصرة الإعلامية للقضايا الوطنية:**

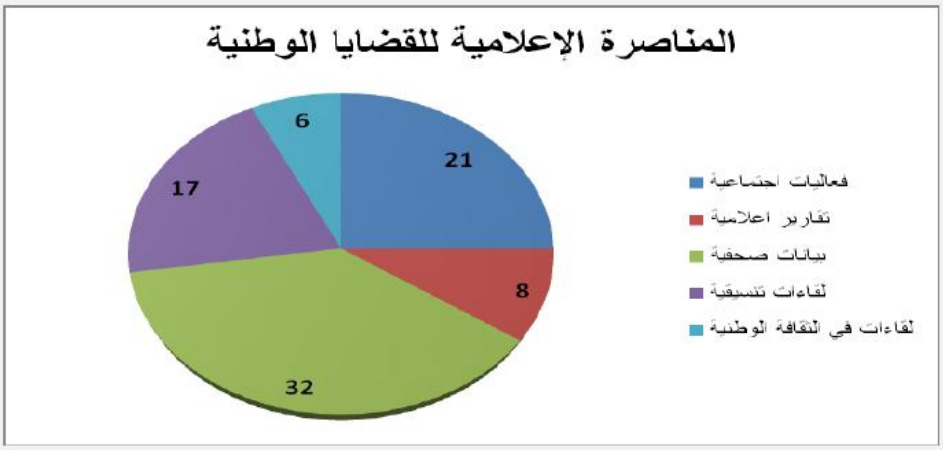

وفي مجال تمكين المرأة:

- تنفيذ عدد من التدريبات، منها: برنامج التدريب الاعلامي حول توثيق جوانب حياة وتجارب النساء الفلسطينيات.
- إطلاق مشروع برنامج قفزة للأمام الممول من (Un women)، والذي يهدف إلى تمكين النساء اقتصادياً وتعزيز مشاركة المرأة سياسياً.
- استقبال (6) شكاوى ومتابعتها، حيث تم تحويل (2) منها إلى جهات الاختصاص لتلقي الخدمات.
- إطلاق شبكة تثقيف الأقران في فلسطين.
- إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والقوانين.

وفي سياق دعم الأسرى والمحررين:

- حصل (120) أسيراً محرراً على خدمة التدريب المهني بتكلفة (326202) شيكل.
- تسديد قروض متعثرة وتحسين الوضع المالي لمحفظة القروض، وإمكانية صرف قروض جديدة لمنتفعين جدد بقيمة (213870.3) دولار.
- تأهيل الأسرى المحررين أكاديمياً، لتعزيز قدراتهم وفرص العمل لديهم في المستقبل بقيمة (103144.08) دينار.
- صرف (7) قروض تجارية وصناعية وخدماتية للأسرى المحررين.
- التحاق(74) أسيراً محرراً بالجامعات في الفصل الدراسي الأول.
- متابعة (401) أسيراً، حيث تم الإفراج عن (64) أسير منهم، ورفع المنع الأمني عن (11) أسيراً محرراً، وزيارة (86) مركز تحقيق وتوقيف.
- متابعة (71) ملفاً للأسرى أمام لجان الثلث وتقديم استئناف لـ (9) ملفات، وتقديم التماس لـ (3) ملفات في المحاكم.
- حصول الأسرى وأسرهم على مخصص الراتب الشهري، وكذلك على مخصص الكنتين لأربعة شهور.
- اعتماد أسرى محررين على نظام السلف (ممن لديهم عجز طبي وأمضوا أقل من 5 سنوات).
- صرف منح الإفراج للأسرى المحررين بعد تدقيقها، وتم إعداد وتدقيق مبالغ الغرامات المالية المفروضة على الأسرى، وصرفها وفق ما توفر من رصيد.
- تنظيم جولات وزيارات ميدانية لذوي الأسرى في كافة المحافظات، وتنظيم فعاليات ولقاءات مع مؤسسات وقوى لدعم الأسرى. كما تم استقبال الأسرى القدامى (ما قبل أوسلو) الذين تم الإفراج عنهم.

الرسم البياني التالي يوضح أبرز نشاطات دار الافتاء الفلسطينية خلال هذه الفترة:

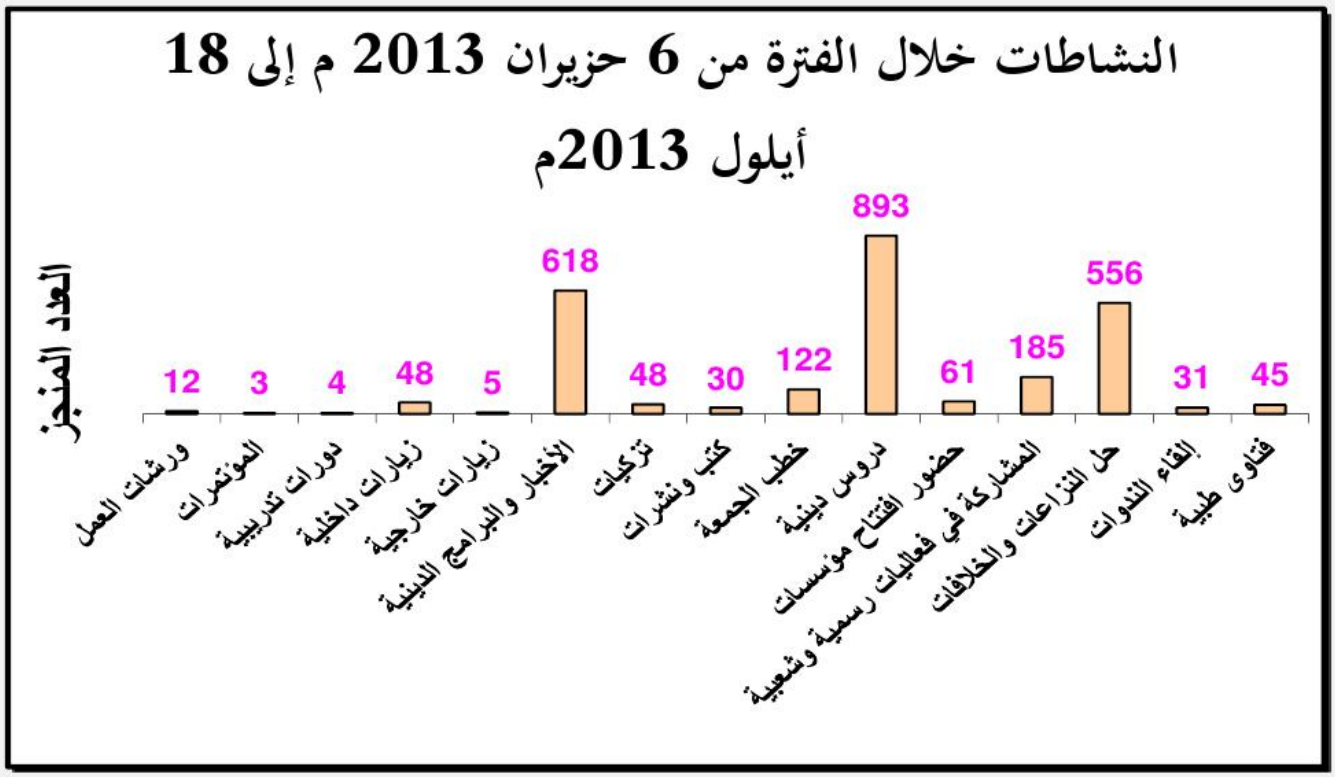

- الرسم البياني يوضح عدد الفتاوى التي صدرت عن دار الافتاء :

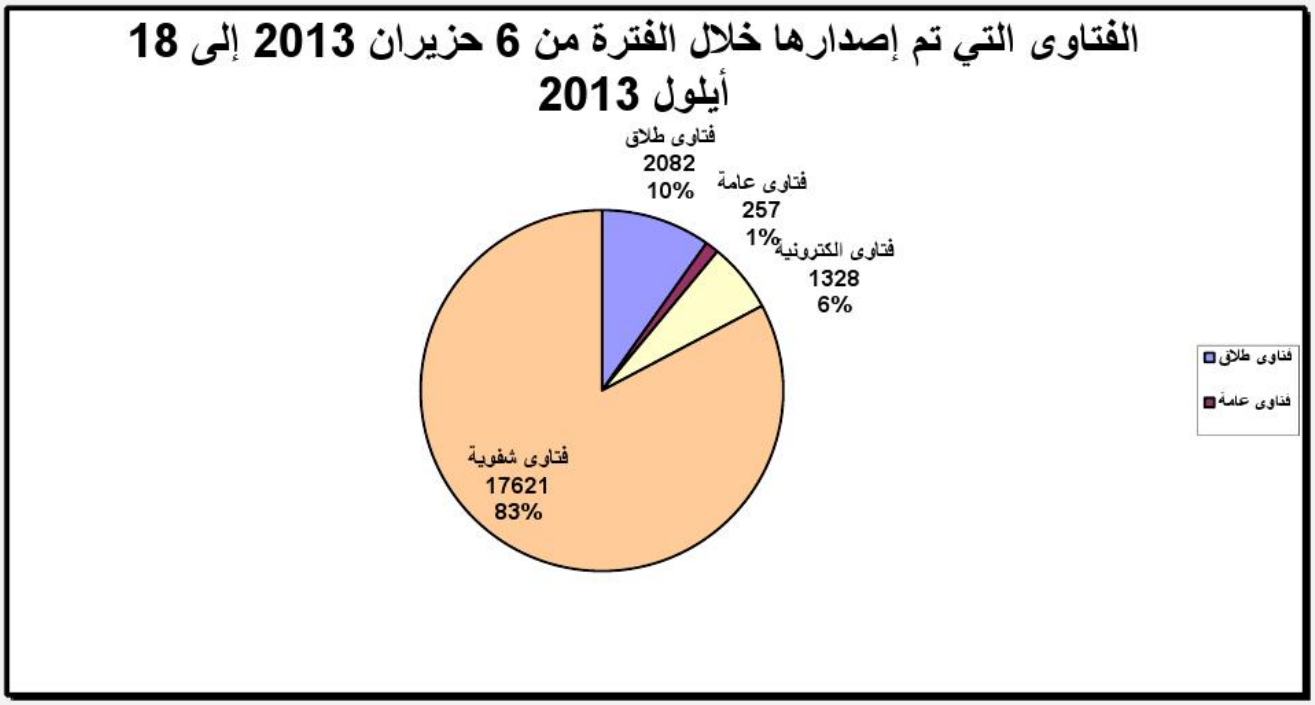

فيما يلي رسم بياني يوضح عدد القرارات التي اتخذتها الحكومة في قطاع التنمية الاجتماعية:

أبرز الصعوبات التي واجهت قطاع التنمية الاجتماعية:

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وآثارها على العملية التعليمية، وكذلك الأثر الكبير لجدار الفصل العنصري في عزل المدارس والطلبة والموظفين في كافة أنحاء الضفة، وصعوبة التواصل بين الضفة وغزة مما أثر إلى حد كبير على كافة نواحي العملية التعليمية.
- تشديد الحصار على القدس الشريف ما أعاق إلى حد كبير تنقل الطلبة والمعلمين، وعدم توفر الأبنية والغرف الصفية الكافية في مدينة القدس لصعوبة الحصول على رخص البناء من البلدية.
- تسرب الطلبة من مدارس القدس يمثل ظاهرة باتت تهدد العملية التعليمية في المدينة المقدسة.
- الإضرابات وآثارها على العملية التعليمية، حيث خسر الطلبة عدداً كبيراً من الحصص الدراسية. كما أدت الإضرابات في قطاع التعليم العالي أيضاً إلى خسائر تربوية كبيرة.
- قلة التمويل وعدم الالتزام بالتعهدات المالية من قبل الجهات المانحة.

أبرز التوصيات:

- إيجاد آليات توفر مزيداً من التنسيق بين المؤسسات الإعلامية الحكومية.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين، وتفعيل هيئة تطوير مهنة التعليم.
- مواصلة تعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل تدريجي في مختلف القطاعات، وتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية.

- ضرورة استكمال قانون النقابات لينظم العلاقة بين كافة المؤسسات، والاستمرار في تنفيذ برنامج التعليم العلاجي.
- توفير ميزانية خاصة للصحة المدرسية لتأمين احتياجات الطلبة، وزيادة عدد الفرق الطبية العاملة في المحافظات لتغطي الزيادة في عدد الطلبة والاحتياجات الطارئة.
- توفير التمويل اللازم لدعم المدارس الموجودة في البلدة القديمة من القدس، خاصة فيما يتعلق بالإيجارات والترميم والصيانة، والتخطيط لمشاريع البنية التحتية وتمويل الخدمات الهندسية الخاصة بذلك.
- ضرورة مصادقة سيادة الرئيس على قانون حماية الأحداث.
- تقديم الدعم الكامل للمرأة المقدسية لتمكينها من التمتع بحقها في الإقامة والتنقل والمواطنة، وكذلك العمل على توثيق الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة الأسيرة.

على صعيد التنمية الاقتصادية

من أجل تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار، واصلت الحكومة العمل على تنفيذ برامج اقتصادية فعالة وبناء القدرات الانتاجية، وخلق بيئة تمكن القطاع الخاص من النمو والازدهار بالرغم من شح المساعدات التي أدت في كثير من الأحيان إلى أزمات مالية.

وخلال فترة عملها صادقت الحكومة على (4) قرارات في هذا المجال: تشكيل اللجنة الاقتصادية الوزارية الدائمة، والمصادقة على اتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية، والاتفاقيات الموقعة مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكذلك المصادقة على تعديلات الاتفاقية اليورومتوسطية.

أبرز الإنجازات على صعيد دعم الصناعات والخدمات وتعزيز بيئة الأعمال:

- تفعيل الدور الرقابي من خلال الجولات التفتيشية على الأسواق وتطبيق قانون حماية المستهلك ومتابعة إشهار الأسعار وتطبيق قانون حظر ومكافحة بعض المنتجات، **والجدول التالي يوضح ذلك:**

المواد المضبوطة دون المستوطنات (طن)	266.8
المواد المضبوطة من منتجات المستوطنات	33.3 طن
المواد المبلغ عنها من قبل التجار	366
المواد المتلفة	421
الجولات التفتيشية	1718
زيارة المحال التجارية	15004
المحال المخالفة	1513
التجار المحالين إلى القضاء	41
إخطارات للتجار لتصويب أوضاعهم	163

- إصدار العدد السابع من مجلة الملكية الصناعية.
- تحصيل مبلغ (2.688.853) شيكل من إيرادات الدمغ وضريبة القيمة المضافة.
- إعداد الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2014-2016.
- الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم ما بين المعهد الوطني البرازيلي والإدارة العامة للملكية الفكرية بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة تعزيزاً لمبدأ الإدارة الرشيدة ومبدأ اللامركزية.
- **في إطار دعم الصناعات والخدمات وتعزيز بيئة العمل، تم أيضاً:**

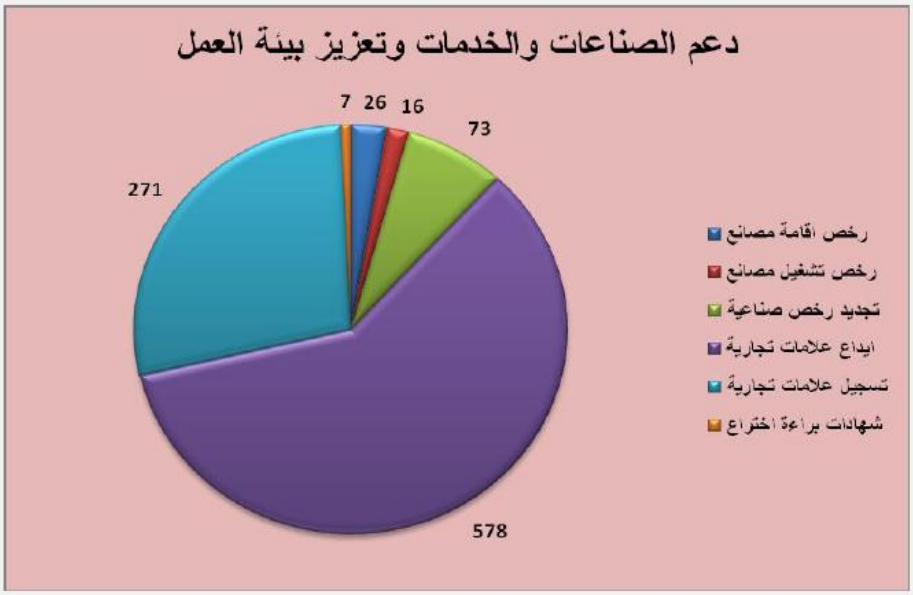

وكان من أبرز الإنجازات على صعيد دعم العمال خلال هذه الفترة:

- إنشاء مراكز للتميز، والعمل على تطويرها بأعلى مواصفات الجودة.
- إقامة مركز تدريب مهني في سلفيت.
- المشاركة في الاجتماعات المنعقدة على هامش مؤتمر العمل الدولي بسويسرا – جنيف، ضمن المساعي لحصول دولة فلسطين على عضوية كاملة في منظمة العمل الدولية، خصوصاً بعد قرار الأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة غير مراقب، وتنظيم يوم تضامني مع الشعب الفلسطيني في قصر الأمم في جنيف تضمّن معرض صور عن مدينة القدس.

أهم انجازات القطاع الزراعي:

بيانات حفر الآبار الزراعية واستصلاح وتأهيل الأراضي	
استصلاح وتأهيل أراضي زراعية	158 دونماً
بناء جدران استنادية	2120 متر مربع
إنشاء وتجهيز آبار	2

إنشاء خزان ماء	بسعة 80 كوباً
حفر وتأهيل آبار زراعية	7 آبار
حفر وتأهيل آبار لجمع الأمطار	180 متراً
شق وتأهيل طرق زراعية	49 كم

الأنشطة المتعلقة بزراعة الأراضي	
زراعة أراضي مراعي	500 دونم
زراعة أشتال مثمرة	14931شتلة
زيادة مساحة الرقعة الزراعية من الاشجار ذات القدرة التسويقية وبذلك بزراعة	45.000 شتلة
زراعة أشتال بندورة	20000 شتلة
زراعة وتقييم أصناف من القمح، الشعير، الحمص، العدس	66 صنفاً

- تنفيذ (6) دورات تدريبيه للمزارعين في مجال إدارة المزرعة والحديقة المنزلية لـ (120) مزارعاً منهم (16) سيدة.
- زيارة سلطنة عمان وتوقيع الاتفاقية الزراعية بين الجانبين، وحضور مؤتمر الموارد الوراثية وحفظ الأصول.
- ري وصيانة (1870) دونماً، وزراعة (500) دونم من أراضي المراعي في بداية الموسم.
- تم شق (4) كم من خطوط النار.
- في مجال التحصينات البيطرية تم إعطاء (343.629) جرعة من اللقاحات المتوفرة في كافة المحافظات الشمالية ضد الأمراض السارية والمعدية (جدري الضان، طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، الكلاميديا، العقد الجلدية في الأبقار، حمى مالطيه وداء الكلب (للكلاب والقطط)، التسمم المعوي)، حيث بلغ إجمالي عدد المنتفعين من خدمة التحصينات البيطرية الحقلية (9397) مزارعاً.
- إجراء (415) جوله لضبط تهريب المنتجات الزراعية (نباتية وحيوانية) ومنتجات المستوطنات، وتم تحرير وضبط (74) مخالفه، وإتلاف (63) شحنه منها، وتحرير (277) إخطاراً لتصويب الوضع، وكذلك إجراء (352) عملية مراقبة للمسالخ والأسواق المركزية والأسواق داخل المدن ومصانع تصنيع اللحوم، وإجراء (900) عملية مراقب لترخيص المشاتل ومراكز بيع الأشتال ومحلات بيع المبيدات والأسمدة الكيماوية.
- إصدار (9) أذون استيراد للبذور، و(20) للسماد، و(9) للمبيدات، و(98) للمنتجات الحيوانية، و(23) لمواد متفرقة.
- توزيع (22) وحدة غاز حيوي بالتعاون مع معهد الدراسات البيئية والمائية في جامعة النجاح وتوزيعها على المزارعين.

- إجراء (3) تجارب لإنتاج القشات المجمدة في مركز رزان ومختبر بيت قاد، وتم إجراء تجارب التلقيح الاصطناعي، وسيتم توزيع (1000) تلقيحة محلية محسنة على المزارعين والجمعيات.
- إنشاء حقل الأصول الوراثية للعنب في محطة العروب.
- تحصين ما مجموعه (343.629) جرعة من اللقاحات المتوفرة في كافة المحافظات الشمالية، وبلغ عدد المنتفعين من خدمة التحصينات البيطرية الحلقية (9397) مزارعاً.

الرسم البياني التالي يوضح عدد القرارات التي اتخذتها الحكومة في قطاع التنمية الاقتصادية:

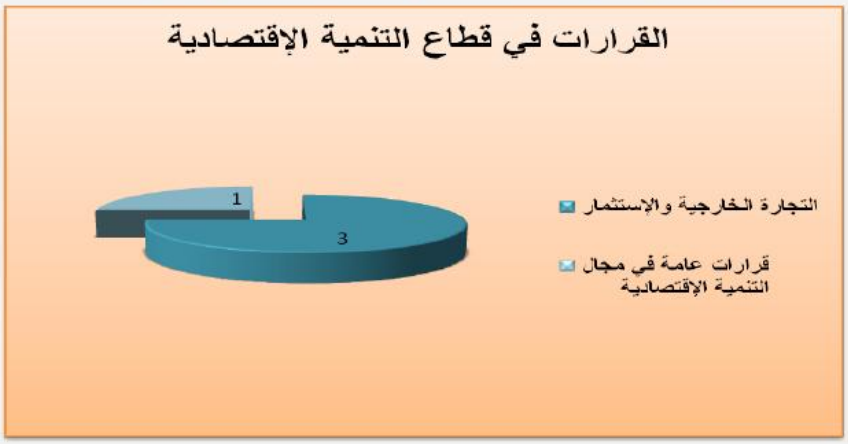

أبرز الصعوبات التي واجهت قطاع التنمية الاقتصادية:

- ارتفاع معدلات البطالة، والمتعطلين والباحثين المسجلين في مكاتب العمل.
- الأعداد المتزايدة التي تطلب التأمين الصحي للعاطلين عن العمل، ما يسبب إرباكاً في دقة البيانات والمعلومات الموجودة في نظام معلومات سوق العمل "LMIS".
- إغلاق سوق العمل الإسرائيلي جزئياً أمام العمالة الفلسطينية، والانتهاكات الإسرائيلية بحق عمالنا الفلسطينيين.
- سياسة الحصار وتقطيع الأوصال بين المدن والقرى الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري.
- محاربة الاقتصاد الفلسطيني من خلال إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية والأجنبية.

أبرز التوصيات:

- إقرار مشروع قانون الجمعيات التعاونية الفلسطيني.
- الاستفادة من الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة مع الدول العربية والأجنبية بما يخدم قطاع العمل والتشغيل.
- تطبيق الاستراتيجيات المختلفة التي تم إطلاقها في وزارة العمل وإعداد مجموعة من البرامج التي تساهم في تقليل معدلات البطالة وبالذات في فئة الشباب.
- دعم الاقتصاد الفلسطيني ومقاطعة منتجات المستوطنات ومحاربتها.
- التواصل والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي من خلال مجالس التشغيل الموجودة في المحافظات المختلفة.

- متابعة ورصد واقع سوق العمل الفلسطيني.

على صعيد البنية التحتية

يشكل قطاع البنية التحتية وتطوير الخدمات الأساسية لمختلف السكان في المناطق المهمشة والنائية وسيلة هامة للعملية التنموية، فقد حرصت الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين كالنقل والمياه والكهرباء والاسكان، من خلال توسيع رقعة الشرائح المستفيدة من هذه الخدمات.

في هذا القطاع صادقت الحكومة على (8) قرارات، كان أبرزها: تخفيض التعرفة الكهربائية في محافظات الوطن، وتشكيل لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة، وكذلك تمديد عمل لجنة العطاءات الخاصة بمشروع دعم إدارة قطاع الطاقة الكهربائية.

في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية والنفايات الصلبة تم مايلي:

- القيام بحملات توعية يومية في المدارس، وإنشاء ركن البيئة في المكتبة بهدف رفع وعي الطلبة بأهمية البيئة والحفاظ عليها.
- إعداد المنبر الوطني للمؤسسات العاملة في مجال حماية الطبيعة والتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية.
- إعداد تقرير حول تطوير السياسات والتشريعات الوطنية في فلسطين، وكيفية تطويرها ضمن مشروع "MAVA" لحماية الطبيعة والتنوع الحيوي.

وفي مجال توفير السكن المناسب والآمن، تم خلال هذه الفترة:

- العمل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) على تشخيص واقع الاسكان في فلسطين، ووضع الإطار العام للسياسات الاسكانية، وإعداد مسودة نظام لجمعيات الاسكان للأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية.
- القيام بأعمال الصيانة لمجموعة من الطرق من قبل وحدات الصيانة التي تم إنشاؤها في محافظات نابلس، رام الله، والخليل.
- إنجاز المرحلة الأولى من مشروع إدارة التوثيق إلكترونياً، بالإضافة إلى صياغة السياسات والتعليمات.
- ضمن المشاريع السكنية، تم تسليم الشقق للمستفيدين منها.
- توثيق ومتابعة ملف الأضرار التي تلحق بالمباني جراء اعتداءات جيش الاحتلال.
- تصنيف (52) مقاولاً في درجات مختلفة ضمن عمل الإدارة العامة للعطاءات المركزية.
- إنجاز أدلة الإجراءات الفنية والإشراف والعطاءات المركزية والطرق؛ للتميز في تقديم الخدمة للجمهور.

إضافة إلى عدد من الانجازات نلخصها في هذا الجدول:

الانجاز	التكلفة المالية

تنفيذ مشروعين لشق أو صيانة طرق	400.000 دولار
(8) مشاريع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة	200.000 دولار ، و10.370.000 شيكل
9) مشاريع لإنشاء أو تشطيب بعض المباني الأمنية	30.710.000 شيكل، و3.100.000 يورو
الانتهاء من عقدي خدمات هندسية	50.000 شيكل
طرح (28) عطاءً للوزارات والمؤسسات	6.770.0 شيكل، و24.420.000 شيكل، و320.000 يورو

في مجال النقل والمواصلات تم خلال هذه الفترة:

- إنجاز 30% من المخطط المكاني الذي يهدف إلى خلق قطاع نقل ومواصلات كفؤ وفعال، بتكلفة مالية تصل إلى (2 مليون) يورو بدعم من الاتحاد الاوروبي.
- تركيب طابعة الليزر في مديريات رام الله، طولكرم، أريحا، نابلس، بيت لحم لخلق بيئة تشريعية تتسجم مع المعايير الدولية للتميز في تقديم خدمة للجمهور.
- الانتهاء من عمل نظام النقل على الطرق وإطلاقه وتطبيقه في كافة المديريات.
- تطوير وبرمجة نظام المخالفات المرورية والنقاط عبر ربط النظام بالبنك.
- حوسبة المعدات الهندسية من خلال استحداث شاشات خاصة باستيراد المركبات/ الوكالة بنسبة 100%، وربط اتحاد المستوردين من خلال البوابة الالكترونية.
- الربط مع الدينوميترات للتحقق من المركبات التي تم فحصها، فقد تم إنجاز ما نسبته 88%.
- متابعة تحديث البنية التحتية للأرصاد الجوية؛ بهدف منح مستوى أداء متطور وبيئة تقنية مناسبة بتكلفة مالية بلغت (42.000) دولار.
- إنجاز معاملات استيراد (2000) مركبة مستعملة، و(60) جديدة، و(120) قطعة غيار.
- إنتاج خرائط بواسطة جهاز "GPS" لكافة المواقع التي يتكرر فيها وقوع الحوادث.
- الكشف على (90) معاملة في جميع المحافظات، ودراسة (31) مخطط تفصيلي، و(12) محطة محروقات.

الرسم البياني التالي يوضح عدد القرارات التي اتخذتها الحكومة في قطاع البنية التحتية:

أبرز الصعوبات التي واجهت قطاع البنية التحتية:

- المشكلة في إعادة تأهيل الطرق الواقعة في المنطقة المسماة "C".
- عدم الوضوح في توفر المصادر المالية (مقداراً وتوقيتاً) للمشاريع والبرامج المختلفة في القطاعات، وكذلك عدم توفر المصادر المالية يتسبب في عدم تنفيذ بعض المشاريع الهامة جداً.
- عدم توفر الدعم المالي الكافي لقطاع الطرق، سواء من السلطة الوطنية أو من المانحين، بالرغم من الأهمية البالغة لهذا القطاع الذي يوفر البنية التحتية الأساسية لخدمة النقل في الأراضي الفلسطينية.
- عدم توفر السيولة المالية لدفع مستحقات المقاولين، والذي يؤدي إلى توقف العمل في معظم هذه المشاريع ولفترات طويلة.
- التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي).

أبرز التوصيات:

- توفير السيولة المالية لدفع مستحقات المقاولين، لضمان استمرار العمل في المشاريع المختلفة.
- توفير الدعم المالي الكافي لقطاع الطرق، نظراً لأهمية هذا القطاع.
- العمل على توفير قطع غيار لمحطات الرصد الجوي الأوتوماتيكيه.
- دعم وتطوير البنية التحتيه للأرصاد الجوية، ومحطات الرصد الجوي، والمحطات المطرية، وأجهزة التنبؤات الجوية.